

من الوثوق برجال السند والا فلا اعتبار بتلك الرواية اه وهذا لا يخص به  
 فن دون فن وذكر الخطاب عن الثوري ان نسبة الفائدة الى مفيدهما من الصدق  
 في العلم وشكره وان السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره  
**وليس فيه علة تعطل وكل راو ضابط معدل**  
 ذكر اهل الفن الصحيح خمسة شروط اتصال السند والسلامة من الشذوذ  
 ومن العلة المعطلة اي القادحة في صحة الحديث كما رال اخفى في الموصول  
 او وقف في المرفوع او وهم واهم بأبدال ضعيف بثقة أو بأدراج وكالاضطراب  
 كما هو مذكور في بحث المعلل واحترز عن العلة التي لا تنقح كما اجاب به من لا يرى  
 تأمين الامام مطلقا عن حديث ابن شهاب اذا أمن الامام فأمنوا بأنه لم يره  
 في حديث غيره وهي علة لا تنقح فمثل ابن شهاب لا يضره التفرد مع انه جاء  
 في حديث غيره ايضا وعدم التأمين في السرد الجهر رواية عن مالك وروى  
 عنه التأمين مطلقا والتفصيل هو الرابع والشرط الرابع ان يكون كل من رواه  
 ضابطا غير كثير الخطأ لأن من كثرت خطؤه استحق حديثه التردد والضبط  
 والحفظ مترادفان وهما صنف الشيعي من الضياع ولا يضرند والخطأ انقل السلامة  
 منه واحترزنا عما في سنده أو كثير الخطأ وان عرف بالصدق والعدالة

قال في تمام الدراية والمراد به يعني بالضبط ضبط الصدق بان ثبت ما سمعه  
 بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء او الكتاب بان يصونه لديه منذ سمع  
 فيه وصححه الى ان يروى منه والشرط الخامس ان يكون كل من رواه معدلا  
 بضم الميم وقع الدال المشددة اي عدل الرواية المذكور ممن يتحجج بروايته احترازا  
 عما في سنده فاستقوا مجهول العين او الحال والعدالة ملكة تمنع من ارتكاب كبيرة  
 او اصرار على صغيرة بحيث تغلب على حسناته ومن الرذائل المباحة قال  
 ابن الصلاح ان الحديث المستوفى للشرط الخمسة هو الذي يحكم عليه بالصحة  
 بلا خلاف بين اهل الحديث قال القرافي وانما قيد نفي الخلاف باهل الحديث لان  
 بعض متأخري المعتزلة يشترط العدد في الرواية كالشهادة والفقهاء لا يشترطون  
 في حد الصحيح السلامة من الشذوذ والعلة (تنبية) المقطوع والموقوف للذات  
 ليس له ما حكم الفروع بخلاف في الصحيح عند استيفاء الشروط يدل على ذلك كلامه في الصلح  
 وغيره **ليفت الخجة الاما ندر من الصحيح عند متقن الخبر**  
 قال النووي في التقريب والتيسير الصواب انه لم يفت الاصول الخمسة الا اليسر  
 من الصحيح يعني الصحيحين وسنن ابى داود وسنن الترمذي وسنن النسائي  
 ولم يستوعب الصحيحان الصحيح قال البخاري ما أدخلت في كتاب الجامع الا ما صح